السياسات السكانية

لعلنا نتساءل، ماذا يمكن أن يُعمل عندما نشعر أن معدل النمو السكاني سريعٌ جدّاً، أو بطيء جدّاً، أو ملائم ومتوازنٌ وينبغي أن نحافظ على استمراره على المستوى نفسه؟ في هذا الفصل سنحاول التعرف إلى مفهوم السياسات السكانية، وآلياتها، مع الإشارة إلى وضع السياسات السكانية في الدول العربية وأمثلة من دول أخرى.

ما السياسة السكانية:

في البداية لا بد أن نعرف ما المقصود بمصطلح "السياسة"؟ إنها إجراءات منظمة، تُصمم لتوجيه السلوك، وتهدف إلى الحفاظ على استمرار سلوك ما، أو تغييره، من أجل تحقيق هدف معين. ولا شك أن هناك أنشطة ومؤثرات كثيرة تؤثر الدولة من خلالها في السكان نوعاً وكماً. وبناء عليه، فإن **السياسة السكانية هي مجموعة الإجراءات الظاهرة أو الضمنية التي تتخذ في الغالب من قبل الحكومات، للتأثير على حجم السكان أو معدلات نموهم أو توزيعهم أو تركيبهم الديموغرافي**. ولكي يكون التعريف أكثر تحديداً فإن السياسة السكانية تقتصر -كما يعتقد برسا، الديموغرافي الفرنسي المعروف- على الإجراءات التي تتخذ عمداً بهدف تغيير مجرى التطور الديموغرافي[1].

وبصياغة أخرى، فإن السياسة السكانية هي سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الوقت الحاضر والمستقبل. وبهذا تشمل الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف تغيير النمو السكاني، أو التأثير على الهجرة وتحركات السكان، أو تنمية القوى العاملة وتنظيم تدفق العمالة من الخارج، أو هجرة الكفاءات إلى خارج الدولة، أو إسهام المرأة في قوة العمل وغيرها[1].

كما يُعرف بعضهم السياسة السكانية بأنها مجموعة من الإجراءات المؤثرة على العمليات الديموغرافية وخاصة الزيادة الطبيعية والهجرة. ويرى بعضهم الآخر – أيضاً – أن السياسة السكانية يجب أن تهدف لتشجيع تكاثر السكان على أساس خفض الوفيات، وتطوير الإنسان روحياً وجسدياً، وتنمية القوى المنتجة، وتأمين التوظيف الكامل، والأمومة السعيدة، ومحاولة رفع إسهام المرأة في قوة العمل، بالإضافة إلى تحقيق جيل صحيح البنية.

العوامل المؤثرة في نمط السياسة السكانية:

هناك الكثير من الظروف والعوامل التي تؤثر على نوع السياسة السكانية التي تتخذها الدولة، وتحدد طبيعتها، وأهدافها، وملامحها، ومن أهمها:

١ – العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية:

يتأثر نوع السياسة السكانية بالحياة الاجتماعية والدينية. ويأتي الدين في مقدمة هذه العوامل. فالبلدان التي يلعب الدين فيها دوراً مؤثراً في حياة الأفراد غالباً ما تتبع سياسة سكانية ترفض الحد من النسل، ولكنها قد تقبل خيارات أخرى تتعلق بتنظيم الأسرة. لذلك تعكس السياسة السكانية الاتجاهات الفكرية والاجتماعية السائدة في الدولة.

٢– العوامل الاقتصادية:

يؤثر المستوى الاقتصادي وأنماط الإنتاج في الدولة على نوع السياسة السكانية المتبعة. وتقوم الدولة باتباع السياسة السكانية التي تناسب إمكاناتها وثرواتها الطبيعية وتنسجم معها. وهذه الظروف الاقتصادية تنعكس على الحاجة إلى اليد العاملة، ومن ثم تؤثر على سياسات الهجرة، والنمو السكاني.

٣– العوامل السياسية والاعتبارات القومية:

تسعى الدول الصغيرة إلى زيادة عدد سكانها، وخاصة تلك المهددة من

قبل دولة أو دول مجاورة ذات حجم سكاني كبير[1]. ويشهد التاريخ بنماذج كثيرة لتأثير الجوانب القومية على السياسات السكانية في فترات مختلفة.

طرق السياسة السكانية وأساليبها:

هناك عدد من الإجراءات التي تستخدم عند تنفيذ السياسة السكانية التي تتخذها الدولة سياسة لها، ومن أهمها ما يلي:

١ -الإجراءات الاقتصادية:

تتمثل في الحوافز الاقتصادية كمنح مساعدات للأسر الكبيرة أو فرض سياسة ضريبية تهدف إلى تحديد الضرائب حسب حجم الأسرة، أو توفير تسهيلات سكنية للأسرة التي بها أطفال كثيرون، أو تطوير خدمات مدارس حضانة، أو تمديد إجازات الأمومة، أو منح قروض للزواج، أو قروض للإسكان وغيرها. وفي المقابل، قد تفرض الضرائب على الأسر الكبيرة، أو يكون هناك إعفاء من الضريبة للأسر الصغيرة، أو تقوم الدولة بتحمل تكاليف التعليم للابن الأول والثاني فقط. وقد تتخذ أشكالاً أخرى، كزيادة الدخل في المناطق النائية لجذب السكان إليها، أو توفير الخدمات بها.

كما أن للخدمات الصحية العامة مثل عيادات رعاية الحوامل، وكذلك رعاية الأمومة، ورعاية الطفولة، أثراً في النواحي الديموغرافية.

٢ -إجراءات إدارية قانونية:

تكون هذه الإجراءات على هيئة تشريعات قانونية تحدد الأمور والمسائل المتعلقة بالسكان، كأن تسمح بإنتاج واستخدام موانع الحمل واستخدامها، أو تمنع حتى بيعها وتوزيعها في الأسواق، أو تسن تشريعات وأنظمة تحدد العمر القانوني للزواج للذكور والإناث، أو تمنح تسهيلات لرئيس الأسرة عند استدعائه لأداء الخدمة العسكرية. كما قد تشمل الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالإجهاض والتعقيم وغيرها.

٣- إجراءات أيديولوجية فكرية:

من هذه الإجراءات استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتحقيق هدف معين يتعلق بالسكان أو السياسة، وفق القيم والعادات السائدة في المجتمع. ويُعتقد أن الإجراءات القانونية والإدارية والفكرية أو الأيديولوجية لا يمكن أن تقدم نتائج ملموسة ما لم تتخذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة. كما أن نتائج السياسات السكانية لا تظهر في وقت قصير، بل تحتاج إلى وقت طويل نسبيّاً لكي تؤتي ثمارها وتظهر نتائجها وآثارها[1].

السياسات السكانية في الدول العربية:

قبل محاولة إيضاح مواقف الدول العربية، تنبغي الإشارة إلى أن اتجاهات الدول وسياساتها نحو المتغيرات السكانية متفاوتة جدّاً، ولكنها لا تخرج عن ثلاثة أصناف؛ الأول يُسمى "السياسة المالثوسية"، التي تسعى للحد من النمو السكاني من خلال تنظيم الأسرة أو تحديد النسل، مثلما هو موجود في اليابان، والصين، والهند، وباكستان، وغيرها؛ والثاني يتمثل في سياسات تشجيع النسل، وغالباً ما تنهج هذه السياسات الدول الهرمة التي بدأت تشكو نقصاً في السكان، مثل بعض الدول الأوربية، وخاصة فرنسا، وألمانيا، أو الأقطار التي تفتقر إلى السكان مقارنة بما لديها من موارد؛ أما الثالث فيمكن أن نطلق عليه "سياسة اللامبالاة"، وتمثل هذا النمط البلدان التي ليس لديها سياسة سكانية واضحة[1].

وعلى أية حال، يمكن تصنيف الدول العربية حسب ملامح السياسات السكانية بها إلى ثلاث مجموعات، هي:

١ – دول عربية ذات سياسة معلنة تسعى إلى خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني، مثل: مصر، وتونس، والمغرب، والجزائر، واليمن. وتعترف هذه الدول بوجود مشكلة سكانية، وترغب في حلها من خلال سياسة سكانية معلنة، واستراتيجية واضحة.

٢ – دول عربية بدون سياسة سكانية معلنة، ولكنها تقدم خدمات تنظيم الأسرة. وعلى الرغم من إحساس هذه الدول بالمشكلة السكانية، إلا أنها لم تعلن سياسة سكانية معينة، وهي: الأردن، والسودان، ولبنان.

٣ – دول عربية ترى أن معدلات النمو السكاني فيها منخفضة أو مُرْضِيَة، وهي: البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجيبوتي، وليبيا، والصومال، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، والكويت. وهذه الدول لا توجد في معظمها برامج لتنظيم الأسرة؛ لأنها لا تنظر إلى النمو السكاني على أنه مشكلة. وعلى الرغم من ذلك، توجد برامج لتنظيم الأسرة في بعضها ضمن برامج رعاية الأمومة والطفولة، كما هو الحال في البحرين، في حين تتوفر وسائل تنظيم الأسرة، وتستخدم على أساس فردي في بعضها الآخر، أو تتوفر خدمات محدودة ضمن برامج الطفولة والأمومة، مثل تشجيع الرضاعة الطبيعية والمباعدة بين المواليد[1].